Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 8 | Issue 1 Article 2

2007

Population Growth and Potential Changes in Terms of Social Services and Natural Resources in Jordan During the period 2002-2010

Faisal Gharaybeh
Al-Bahrain University, Bahrain, FaisalGharaybeh@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

 Part of the Arts and Humanities Commons, Education Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

Gharaybeh, Faisal (2007) "Population Growth and Potential Changes in Terms of Social Services and Natural Resources in Jordan During the period 2002-2010," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 8 : Iss. 1 , Article 2.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

جرش للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الأول ٢٠٠٣م

التزايد السكاني والتغيرات المحتملة على صعيد الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٠م

فيصل محمود الغرايبة❖

تاريخ تقديم البحث : ٤/٨/ ٢٠٠٣ تاريخ قبوله للنشر : ٢٠٠٤/٨/٣

Abstract

The study deals with the impact of the expected population increase on some social services (education, health and housing) and the natural resources (water, energy and agricultural land) in Jordan during the period of 2002-2010 to explore the changes which may occur as a result of this increase.

The study used the descriptive analysis in interpreting the data and producing the results using the SPSS Package in estimating the population projection and their demand from the social services and natural resources till 2010.

The study has identified some results indicating that population increase will remain relatively high in comparison with international increase till 2010. this increase will make continues pressure on concerned agencies to meet the demand for establishing new schools, medical hospital, medical centers, new housing units and their associated skilled human resources. On the other hand, this increase will create continues demand on water, energy and food items.

The study has reached some recommendations to assistant policy makers in alleviating the various impacts of these pressers.

الملخص :

تناولت هذه الدراسة تأثير التزايد السكاني على الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكن) وعلى الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة والأراضي الزراعية) في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ للوقوف على التغيرات الناتجة عن هذا التزايد.

استخدم في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي في معالجة البيانات واستخلاص النتائج، حيث تم اعتماد حزمة البرامج الاحصائية (SPSS)، في احتساب الاسقاطات السكانية، والطلب على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية حتى عام ٢٠١٠م.

توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج التي تشير إلى أن معدلات التزايد السكاني في الأردن ستبقى عالية المستوى مقارنة بالمعدل العالمي للنمو السكاني حتى عام ٢٠١٠، وان هذه الزيادة ستؤدي الى ضغوطات متواصلة على الجهات المختصة لمواجهة الطلب لإنشاء مدارس ومستشفيات ومراكز صحية ووحدات إسكانية جديدة، وما يتبع ذلك من توفير كوادر بشرية متخصصة.

من جهة أخرى، فإن هذا التزايد السكاني سيؤدي إلى خلق طلب متسارع ومستمر على موارد المياه والطاقة والاحتياجات من المواد الغذائية.

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من التوصيات لمساعدة صانعي القرار على الحد من التأثيرات المختلفة لهذه الضغوطات.

❖ أستاذ مساعد/ قسم العلوم الاجتماعية/ كلية الآداب/ جامعة البحرين.

Published by Arab Journals Platform, 2007

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

مقدمة :

يعتبر الأردن من الدول ذات التزايد السكاني السريع ليس على مستوى دول المنطقة العربية فحسب، بل على مستوى العالم أيضاً، فخلال النصف الثاني من القرن الثاني من القرن الماضي، ازداد عدد السكان فيه من (٥٨٦) الف نسمة عام ١٩٥٢ الى (٥٠٣٩) الف نسمة عام ٢٠٠٠، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٤,٦٨٪)، علماً بأن المعدلات السائدة كانت (١,٦-١,٨٪) على مستوى دولالعالم اجمع و(٢,٣-٢,٠٪) للدول النامية و(٠,٨-٠,٥٪) للدول الصناعية(١).

نجم التزايد السكاني الكبير في الأردن عن عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية كان من أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي الذي نجم عنه تهجير (٢٥٠) الف نسمة من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ و(٤٠٠) الف نسمة من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧(٢)، وكان منها ايضاً أزمة الخليج عام ١٩٩٠ حيث عاد للأردن قرابة (٣٠٠) الف شخص ممن كانوا يعملون في دولة الخليج(٣)، وذلك إضافة إلى استقبال الأردن لأعداد كبيرة من العمالة العربية الوافدة منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن.

من جهة أخرى فقد ساعد معدل المواليد المرتفع الناجم عن ارتفاع مستويات الخصوبة في الأردن، في رفع مستوى التزايد السكاني إلى الحدود المشار إليها انفاً.

وباعتبار أن الأردن من الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة، فقد أثر التزايد السكاني بمستوياته العالية على قدراته التنموية، وشكل ضغوطات متزايدة على الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية وعلى موارده الطبيعية وعلى مشاريع البنية التحتية، وكانت النتيجة، تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة وتزايد في مستويات الفقر بين السكان.

تناول الباحث في الجزء الأول من هذا البحث المستويات الحالية والمستقبلية للنمو السكاني والتغيرات المتوقع حدوثها في السنوات القادمة أي حتى عام ٢٠١٠ في الخصائص السكانية الأساسية مثل متوسط حجم الأسرة والتركيب العمري والتوزيع الجغرافي، ومستويات المساهمة في النشاط الاقتصادي للسكان، وفي الجزء الثاني من البحث تناول الباحث المؤثرات المتوقعة للنمو السكاني على الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة، السكن)، في حين تناول في الجزء الثالث المؤثرات المحتملة على الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة، والأرض)، أما في الجزء الأخير منه فقد استخلص الباحث مجموعة من النتائج، وقدم بشأن معالجتها أو مواجهتها مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تتركز مشكلة الدراسة في البحث في الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠١٠ وتحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الزيادة السكانية في حال استمرارها.

وعليه فإن هذه الدراسة ستجيب على السؤال التالي :

- ما هو المستوى المتوقع للزيادة السكانية خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠١٠، وما هي طبيعة الاعباء التي قد تصاحب أية زيادة سكانية متوقعة؟

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص٢٠.

٢- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٧٦-١٩٨٠، ص٧.

٣- دائرة الاحصاءات العامة، تقرير دراسة الأردنيين العائدين من الخارج، أيار ١٩٩٣، ص١.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى :

ان التزايد السكاني في الأردن سيستمر بمستويات مرتفعة قياساً بالمعدل العالمي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين دون أن يكون للجهود والسياسات والبرامج الحكومية والأهلية دور فاعل في التخفيف من حدة هذه الزيادة.

الفرضية الثانية :

سيكون للتزايد السكاني تأثير سلبي على مختلف الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية (كما ونوعا).

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من نظرتها المستقبلية لما سيكون عليه وضع الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية في الأردن في ضوء الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠١٠، كما تستمد أهميتها من توفيرها للمؤشرات الرقمية التي يتوقع الاستفادة منها في أغراض التخطيط والبحث ورسم السياسات واتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للمرحلة القادمة.

أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة تحقيق ما يلي :

١. إلقاء الضوء على مستوى التزايد السكاني المتوقع خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

٢. توقع التغيرات التي ستواكب التزايد السكاني في المجالات التعليمية والصحية والإسكانية والموارد الطبيعية من مياه وغذاء وطاقة.

٣. حفز الباحثين للتعمق في دراسة الظواهر والمتغيرات الاجتماعية ذات التأثير المباشر على نوعية الحياة المستقبلية للمواطن الأردني.

البيانات الاحصائية المستخدمة ومصادرها :

تستند هذه الدراسة الى البيانات الاحصائية التي وفرتها التقارير والسجلات الرسمية الحكومية لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ وفي مقدمتها التعدادات والمسوح الاحصائية الميدانية التي أجرتها دائرة الاحصاءات العامة اضافة إلى ما وفرته وزارة التربية والتعليم، الصحة، المياه والري، التخطيط، سلطة الكهرباء الأردنية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، كما تستند الى الحسابات التي قام بها الباحث لاحتساب التقديرات المستقبلية للطلب على مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية استناداً إلى المعادلة الأسية الوارد ذكرها في منهجية الدراسة.

منهجية الدراسة :

١- اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي في معالجة بيانات هذه الدراسة واستخراج نتائجها المستقبلية.

ومن أجل الوقوف على معدلات النمو لمختلف المتغيرات السكانية والاجتماعية وللموارد الطبيعية بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٢ تمهيداً لإجراء الاسقاطات المستقبلية لها خلال فترة التوقع (٢٠٠٢-٢٠١٠) فقد قام الباحث باعتماد المعادلة الأسية التالية في احتساب قيم تلك المتغيرات.

$$P = Po\ (1 + r)$$

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

تعني رموز هذه المعادلة ما يلي :

P قيمة المتغير في سنة التقدير المطلوبة.

Po: قيمة المتغير في سنة الأساس.

1: رقم ثابت.

r: معدل النمو.

t: الزمن/ عدد السنوات.

٢- تم استخدام حزمة البرامج الاحصائية (SPSS) في إعداد التقديرات المستقبلية لمختلف المتغيرات الواردة في هذه الدراسة.

٢- تم الاعتماد على بعض المؤشرات الاجتماعية الدولية واعتبارها كمؤشرات معيارية في اجراء المقارنة بينها وبين المؤشرات الواردة في الدراسة للتعرف على التقارب او التباعد عن المستويات السائدة في دول العالم ذات التنمية البشرية العالية (عدا الدول الصناعية) حسب التصنيف المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) لعام ١٩٩٨، كما تم احتساب المؤشرات الاجتماعية ايضاً للوطن العربي لغايات المقارنة والاستدلال.

الدراسات السابقة :

١- المتغيرات السكانية والمياه والغذاء، (د. سهاونة فوزي، ١٩٩٤)(٤)

استهدفت الدراسة عرض العلاقة بين المتغيرات السكانية والحاجة من المياه والغذاء، واشتملت على عدة موضوعات مثل تقديرات السكان المستقبلية، مصادر المياه، واستعمالات المياه والواقع الغذائي في الأردن.

خلصت الدراسة الى نتائج أبرزها : ان الطلب على المياه يتزايد نتيجة التزايد السكاني والتوسع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة، والارتقاء الحضاري للفرد، كما اظهرت ان شبكات مياه الشرب تغطي (٩٦٪) من سكان الأردن، وأن المياه الجوفية المتجددة تشكل نسبة (٧٪) من المياه الجوفية بينما نسبة المياه الجوفية المخزونة (٩٣٪)، من جهة أخرى بينت النتائج أن قيمة الغذاء المستهلك عام ١٩٩٠ شكلت نسبة قدرها (١٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- ملامح من العلاقة بين النمو السكاني وبعض الموارد الطبيعية (د. نبيل عماري، ١٩٩٦)(٥)

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على ثلاثة عناوين رئيسة هي مظاهر النمو السكاني في الأردن، وأثر انعكاسات النمو السكاني على الجوانب البشرية والطبيعية في المجتمع، إضافة إلى بيان أهمية التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية (الماء، الغذاء، والأرض).

٤- سهاونة، فوزي، (١٩٩٣)، المتغيرات السكانية والمياه والغذاء، ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالأردن للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)، اللجنة الوطنية للسكان، المجلد السادس، ص١٢٤-١٢٥.

٥- عماري، نبيل، (١٩٩٦)، ملامح من العلاقة بين النمو السكاني وبعض الموارد الطبيعية (الماء، الغذاء والأرض) مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة، اللجنة الوطنية للسكان، العدد الثالث، ١٩٩٦، ص١٢١-١٣١.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2

وقد توصلت الدراسة الى ان تزايد مستويات النمو السكاني قد تسببت في خلق فجوة بين كميات الطلب على المياه، والكميات المنتجة منها لمختلف الاستعمالات السكانية والزراعية والصناعية بلغ حجمها (٨٥) مليون متر مكعب عام ١٩٨٥، ويقدر لها ان تصل الى (٢٢٧) مليونا عام ٢٠٠٠م و(٤٨٦) مليونا عام ٢٠٠٥م، أما في مجال تأثير النمو السكاني على الأرض وخاصة الزراعية منها فتكفي الاشارة الى ان مدينة عمان قد توسعت من بضع كيلومترات مربعة في الخمسينات الى قرابة (٥٠٠م) في التسعينات، وينطبق هذا الوضع على كل من مدينتي اربد والمفرق اللتين توسعتا من (٢كم٢) الى قرابة (١٠٠كم٢) لكل منهما في ذات الفترة.

أما في مجال تأثير الزيادة السكانية على الغذاء، فيجدر القول بأن الأردن قد استورد (٧٩٪) من مجمل غذاء سكانه من الخارج خلال الفترة ١٩٨٤-١٨٩، مما يعني ان الاردن ينتج اقل من ربع ما يستهلك من المواد الغذائية.

٣- دراسة التوزيع السكاني في الأردن ١٩٥٠-١٩٩٠، (أ.د. موسى نجيب سمحة، الجامعة الأردنية، قسم الدراسات السكانية، ١٩٩٤)(٦)

عالجت هذه الدراسة خمسة محاور، تناول الأول منها الظروف الطبيعية وعلاقتها بالتوزيع السكاني، وبحث ثانيها في النمو وتغير التوزيع السكاني، في حين تناول ثالثها عوامل النمو السكاني في الضفة الشرقية، وبحث رابعها في التوزيع السكاني غير المتكافىء، في حين تطرق خامسها الى دور الهجرة الداخلية في التوزيع السكاني. وجاء في خاتمة الدراسة أن ظاهرة التوزع السكاني تنتشر بشكل واضح في الأردن، وبالذات في مجمعات عمان - الزرقاء الحضرية، وفي مدينة اربد، وقد تبع هذا التركز ثقلاً اقتصادياً يمكن ملاحظته بوضوح في مدينة عمان حيث تستحوذ على اكبر تجمع للمؤسسات العامة والخاصة في الدولة، كما جاء فيها ان الهجرة الداخلية والخارجية كانت أحد أهم الأسباب التي ساعدت على التركيز السكاني في الأردن.

من جهة أخرى أظهرت خاتمة الدراسة ان هناك تبايناً شديداً في التوزيع وعدم توازن في الكثافات السكانية بين محافظات المملكة.

٤- الربط بين قضايا السكان والغذاء والتغذية (سلامة نبيه، وصبحي خلدون، ١٩٩١)(٧)

استهدفت هذه الدراسة تحديد العلاقة والارتباط بين النمو السكاني وانتاج واستهلاك الغذاء في الاردن اضافة الى تقييم الاوضاع والسياسات التغذوية القائمة.

خلصت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها : أن عدد سكان الأردن قد قفز الى (٣,٠٨٨) الف نسمة عام

٦- سمحة، موسى (١٩٩٤)، دراسة التوزيع السكاني في الأردن ١٩٥٠-١٩٩٠، مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة، اللجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، ص٧٦-٨٠.

٧- سلامة نبيه، وصبيحي خلدون، (١٩٩١) الربط بين قضايا السكان والغذاء والتغذية، مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة، اللجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، ص٤٣-٤٤.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

١٩٩١، وأن نسبة سكان الحضر قد بلغت (٧٨٪)، وان معدل النمو السكاني قد بلغ (٤ , ٣٪)، في حين أن نسبة الاطفال شكلت (٥ , ٤٢٪) من اجمالي السكان.

فيما يتعلق بالأرض المتاحة لانتاج الغذاء، فإن نسبتها لم تتجاوز (٣٪) من مساحة الأراضي في الأردن، كما أن نسبة الأراضي التي تعتمد على مياه امطار كافية لا تتجاوز (١٥٪) من إجمالي الاراضي الزراعية.

٥- الاحتياجات الاساسية لسكان الأردن حتى عام ٢٠٠٥م (د. عبدالله الزعبي وآخرون، ١٩٩١)(٨)

تناولت هذه الدراسة الاحتياجات الاساسية المستقبلية للسكان في الأردن حتى عام ٢٠٠٥ وربطها بالعوامل الديمغرافية، وقد تمت مراجعة التقديرات السكانية وفق البدائل الثلاثة، بينت التقديرات ان عدد سكان الارن سيبلغ (٦٢٣٩) الف نسمة بحلول عام ٢٠٠٥ حسب البديل المتوسط، و(٥٨٢٤) الفا حسب البديل المنخفض و(٦٥١٨) الفا حسب البديل المرتفع.

خلصت الدراسة الى ان عدة نتائج تعكس الحاجات الصحية والتعليمية والاسكانية، ومن المياه والغذاء وفق البدائل الثلاثة للنمو السكاني.

٦- السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي (عبدالرحيم المعايطة، مقرر اللجنة الوطنية للسكان/ الأردن، ١٩٩٩(٩)

أشارت هذه الدراسة الى ان التنامي المتسارع في عدد سكان الوطن العربي قد ادى الى تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة مكثفة وجائرة، ففي مجال الانتاج الزراعي فقد نما هذا الانتاج في عقدي السبعينات والثمانينات بمعدلات تراوحت بين (٢-٣٪) سنويا في حين كانت مستويات النمو في الطلب على المنتجات الزراعية بحدود (٤-٥٪) سنويا مما شكل عجزا في الانتاج تراوح مقداره بين (١-٢٪) سنويا في مختلف السلع الزراعية.

من جهة أخرى ادى التزايد السكاني إلى زيادة الامتداد الحضري على حساب الرقعة الزراعية، كما ادى الى تدهور الغطاء النباتي، وتقلص مساحة الغابات ما بين (١٥-٢٠٪) من مساحتها الكلية.

وكذلك تدهور المساحات الرعوية نتيجة الرعي الجائر، وفي المجال المائي يتوقع ان ترتفع معدلات العجز في كميات المياه المطلوبة لسكان الوطن العربي من (٣٠) مليار م٣ عام ٢٠٠٠م الى (٦٦) مليارا عام ٢٠١٠م، ثم الى (١٥٥) مليارا عام ٢٠٢٠م.

وفي المجال الغذائي يتوقع ان تنخفض نسب الاكتفاء الذاتي من مختلف اصناف السلع الغذائية المنتجة وخاصة بعد عام الالفين نتيجة لتدني مستويات الانتاج من القمح واللحوم والسكر والالبان والزيوت، بينما تتزايد اعداد السكان بشكل ملفت للنظر في غالبية اقطار الوطن العربي.

٨- الزعبي، عبدالله، وآخرون، (١٩٩١)، الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن حتى عام ٢٠٠٥، مجلس السكان والتنمية، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، ص٥٧-٥٩.

٩- المعايطة، عبدالرحيم، (١٩٩٩) السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي، مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الخامس ١٩٩٩، ص٩٧-١٣٦.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2 6

٧- السكان والبيئة والمصادر الطبيعية في الأردن، (اللجنة الوطنية للسكان والمجموعة الأوروبية، عمان، ١٩٩٤)(١٠)

تمثل الغرض الرئيسي لهذه الدراسة في الربط بين السكان والقضايا البيئية والمصادر الطبيعية في الأردن عن طريق بيان تأثير النمو السكاني على هذه النظم والمصادر.

خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج أبرزها تقلص الرقعة الزراعية في الأردن بمعدل يزيد عن (٧٪) سنويا خلال الفترة (١٩٧٠٠-١٩٨٩) نتيجة توالي الزحف السكاني على الأراضي الزراعية في اطراف المدن الرئيسية، كما أن الفجوة الغذائية قد تفاقمت من (٩٣,٨) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (٣٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٠م.

معدلات النمو والخصائص الأساسية للسكان :

تشمل الخصائص الأساسية للكان، حجم المجتمع السكاني ومتوسط حجم الأسرة والتركيب العمري للسكان والتوزيع الجغرافي ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

المعدلات الحالية للنمو السكاني ١٩٩٠-٢٠٠٢م

يتحدد حجم التزايد السكاني في أي مجمع، في ضوء ثلاثة عوامل ديموغرافية أساسية هي معدلات المواليد والوفيات والهجرة الخارجية، وبينما تتكون الزيادة الطبيعية للسكان من طرح قيمة معدل الوفيات الخام من قيمة معدل المواليد الخام، فإن معدل النمو السكاني يتكون من إضافة صافي معدل الهجرة الخارجية الى معدل الزيادة الطبيعية للسكان.

يتسم معدل النمو السكاني في الأردن بأنه عالي المستوى عند مقارنته بالمعدلات المماثلة السائدة في مناطق مختلفة من العالم، وبينما بلغ هذا المعدل للاردن (٣,٨٪) في بداية عقد التسعينات، فإنه بدأ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ (٢,٨٪) بحلول عام ٢٠٠١ لعدة أسباب أبرزها انخفاض مستويات الخصوبة لدى النساء كنتيجة طبيعية لتعليمهن وإقبالهن على العمل، إضافة إلى نجاعة برامج تنظيم الأسرة وتنامي تكاليف المعيشة.

ويتمثل ارتفاع هذ المعدل بالزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد السكان في الأردن بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٢) والتي كانت محصلتها، أن بلغ العدد الإجمالي للسكان (٥٣٢٩) الف نسمة مقابل (٣٤٦٨) الفا في مطلع التسعينات.

على المستوى العالمي، تشير التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة أن معدل النمو السكاني لن يتجاوز (١,١٪) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)(١١)، بينما سيكون على مستوى الدول النامية (١,٤٪)، وعلى مستوى اقطار العالم العربي (٢,١٪) وهذا يعني أن معدل النمو السكاني في الأردن يفوق كثيراً ما هو سائد في مختلف مناطق العالم.

١٠- اللجنة الوطنية للسكان والمجموعة الأوروبية، السكان والبيئة والمصادر الطبيعية في الأردن، عمان ١٩٩٤، ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالأردن للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، المجلد الرابع، ص٢٢٢-٢٢٣.

١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص١٩٨.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

المعدلات المتوقعة للنمو السكاني وتقديرات عدد السكان للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠م

تتوقع مصادر منظمة الأمم المتحدة أن يكون معدل النمو السكاني للأردن (٢,٧٪) خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٥(١٢)، في حين اعتمدت دائرة الاحصاءات العامة على معدل نمو قدره (٢,٨٪) في تقدير عدد السكان بعد عام الألفين، أما الباحث فانه يتوقع ان يستمر المعدل المعتمد من دائرة الاحصاءات عند مستواه الحالي حتى عام ٢٠٠٥، ثم يتراجع الى (٢,٦٪) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ نتيجة لتعمق مفاهيم تنظيم الأسرة في أذهان المواطنين والاحساس بثقل أعباء ومسؤوليات الأسرة ذات الحجم الكبير.

وفي ضوء المعدلات المعتمدة من الباحث، فانه يتوقع أن يصل عدد سكان الأردن الى (٥٧٨٩,٢) الف نسمة عام ٢٠٠٥، وإلى (٦٦٤٦,٤) الف نسمة بحلول عام ٢٠١٠م.

متوسط حجم الأسرة

يميل متوسط حجم الأسرة في الأردن نحو الانخفاض المحدود، حيث انخفض هذا المتوسط من (٦,٩) فرداً عام ١٩٩٠ إلى (٥,٨) فردا عام ٢٠٠٢، ويتوقع في حال استمرار انخفاض هذا المتوسط خلال السنوات القادمة أن يبلغ (٥,٤) فردا عام ٢٠٠٥ و(٤,٩) فردا بحلول ٢٠١٠ كما تشير اليه البيانات الواردة في الجدول التالي، مما يعني احتمال زوال نمط الأسرة الممتدة من المجتمع الأردني في غضون السنوات القليلة القادمة.

الجدول رقم (١) عدد السكان والأسر ومتوسط حجم الأسرة في الأردن عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ والتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠م

السنة	عدد السكان (بالالف)	عدد الاسر (بالالف)	متوسط حجم الاسرة (فرد)
١٩٩٠	٣٤٦٨	٥٠٣	٦,٩
٢٠٠٢	٥٣٢٩	٩١٩	٥,٨
٢٠٠٥	٥٧٨٩	١٠٦٤	٥,٤
٢٠١٠	٦٦٤٦	١٣٥٨	٤,٩

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن) النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩٠، العدد ٤١، ص١٩.

٢- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٢، العدد ٥٣، ص٣.

٣- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠ المبينة على معدلات النمو خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢م.

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص١٩٨.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2 8

التركيب العمري للسكان :

يصنف المجتمع الأردني ضمن المجتمعات التي تتسم بأنها مجتمعات فتية، رغم أن نسبة الاطفال فيه (أقل من ١٥ سنة) تتجه نحو الانخفاض التدريجي (من ٤٢,٥٪ عام ١٩٩٠ الى ٣٧,٨٪ عام ٢٠٠٢) حسبما هو مبين في الجدول التالي رقم (٢) ويتوقع لهذه النسبة ان تصل الى (٣٤,٩٪) في عام ٢٠١٠.

وبالمقابل فان نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) يتوقع لها ارتفاعا بمقدار (٧,٣٪) في حين ستتراوح نسبة كبار السن مكانها خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ حيث ستبقى بحدود (٣,٤-٣,٥٪).

على مستوى الوطن العربي تشكل نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة (٣٢,٣٪) من المجموع الكلي للسكان، وبينما تقل هذه النسبة عن (٤٠٪) في بعض الدول الخليجية (الإمارات، البحرين، والكويت)، وفي لبنان وتونس والمغرب فانها تتراوح بين (٤٠٪-٤٩,٨٪) في الدول الأخرى(١٣).

الجدول رقم (٢) توزيع السكان في الأردن حسب الفئات العمرية العريضة عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ والتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠م

السنة	أقل من ١٥ سنة	١٥-٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر
١٩٩٠	٤٢,٥	٥٤,٤	٣,١
٢٠٠٢	٣٧,٨	٥٨,٧	٣,٥
٢٠٠٥	٣٦,٧	٥٩,٨	٣,٥
٢٠١٠	٣٤,٩	٦١,٧	٣,٤

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن) النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩٠، العدد ٤١، ص٢٥.

٢- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٢، العدد ٥٣، ص١٠.

٣- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

التوزيع الجغرافي للسكان :

يتسم التوزيع الجغرافي للسكان في الأردن بعدم عدالة التوزيع حسب الأقاليم والمحافظات، حيث يستحوذ اقليم الوسط الذي يضم محافظات عمان، ومادبا والزرقاء والبلقاء على نسبة قدرها (٦٢٪) من اجمالي السكان في حين لا يتجاوز حصة اقليم الجنوب الذي يضم محافظات الكرك والطفيلة ومعان والعقبة (١٠٪) من مجموع السكان، بينما يضم اقليم الشمال إربد، المفرق، جرش وعجلون النسبة الباقية من السكان (٢٨٪).

هذا ويتوقع استمرار هيمنة اقليم الوسط على غالبية السكان لفترة زمنية طويلة قادمة، حيث لا يتوقع ان تنخفض حصته عن (٦٣٪) بحلول عام ٢٠١٠م.

على صعيد المحافظات استمرت هيمنة محافظة عمان على بقية محافظات المملكة من حيث التركز

١٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، العدد السابع ١٩٩٧، ص١٥-١٧.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

السكاني حيث ضمت نسبة قدرها (٣٨٪) من مجموع سكان المملكة، وتفوق هذه النسبة نسبة السكان في باقي محافظات المملكة عدا محافظتي إربد والزرقاء، حسبما تشير اليه البيانات الواردة في الجدول التالي رقم (٣).

ويعزى السبب في ذلك الى تركز المشروعات الاقتصادية والمؤسسات المالية الكبرى في هذه المحافظة، إضافة الى كونها تضم العاصمة السياسية للدولة مما جعل منها مهبطا رئيسا للهجرات القسرية إثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، والحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧، إضافة إلى الهجرات الداخلية من المحافظات الأخرى بحثا عن العمل والخدمات الافضل.

من جهة أخرى تشير التقديرات المستقبلية التي أعدها الباحث الى ان عدد سكان محافظة عمان سيقترب من (٢,٦) مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠، في حين سيتجاوز عدد السكان في محافظتي اربد والزرقاء المليون نسمة لكل منهما بحلول ذات العام.

الجدول رقم (٣) التوزيع الجغرافي للسكان في الأردن حسب المحافظات والاقاليم التنموية عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ والتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠م

المحافظة	عدد السكان		التقديرات المستقبلية	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
عمان	١٤٤٤	٢٠٢٨	٢٢٠٢	٢٥٩٢
مادبا		١٣٦	١٤٧	١٦٩
الزرقاء	٥٣١	٨٣٨	٩٠٩	١٠٥٠
البلقاء	٢٣٥	٣٥٠	٣٨٠	٤٣٥
مجموع اقليم الوسط	٢٢١٠	٣٣٥٢	٣٦٣٨	٤٢٤٦
اربد	٨١٦	٩٥١	١٠٣٢	١٠٩٥
عجلون		١١٨	١٢٨	١٤٦
جرش		١٥٧	١٧١	١٩٦
المفرق	١٢٧	٢٤٦	٢٦٦	٣٠٦
مجموع اقليم الشمال	٩٤٣	١٤٧٢	١٥٩٧	١٧٤٣
الكرك	١٤٠	٢١٤	٢٣٧	٢٧٢
الطفيلة	٤٧	٨١	٨٨	١٠٠
معان	١١٣	١٠٤	١١٣	١٢٩
العقبة		١٠٧	١١٦	١٥٦
مجموع اقليم الجنوب	٣٠١	٥٠٦	٥٥٤	٦٥٧
مجموع المملكة	٣٤٥٣	٥٣٢٩	٥٧٨٩	٦٦٤٦

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن) النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩٠، العدد ٤١، ص٢٠.
٢- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٢، العدد ٥٣، ص٦.
٣- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2

النشاط الاقتصادي للسكان (١٥ سنة فأكثر) :

نتيجة لطبيعة التركيب العمري للسكان في الأردن والذي يتسم بارتفاع نسبة الاطفال دون سن ١٥ سنة(٣٧,٨٪ عام ٢٠٠٢)، فان معدل النشاط الاقتصادي (المنقح) للسكان ١٥ سنة فأكثر يعتبر منخفضا نسبيا عند مقارنته بذات المعدل للمجتمع المعياري الذي يثل الدول ذاتالتنمية البشرية العالي(١٤)، (٣٨,٢٪ مقابل ٤٧,٠٪) وبينما بلغ معدل النشاط الاقتصادي للذكور عام ٢٠٠٢ (٦٤,٢٪)، فان هذا المعدل للاناث لم يتجاوز (١٢,٣٪).

على صعيد حجم قوة العمل الذي تجاوز المليون ونصف شخص عام ٢٠٠٢ فان محدودية مشاركة المرأة فيه شكلت سمة بارزة له حيث لم تتجاوز نسبة هذه المشاركة (١٥,٨٪) فقط.

وفيما يتعلق بمعدل البطالة الذي تجاوز قليلا الـ (١٥,٠٪) من حجم قوة العمل فان هذا المعدل للاناث كان اعلى منه للذكور بمقدار (٨٪) (٢١,٩٪ مقابل ١٤,٠٪).

أما المشتغلون في سوق العمل الأردني والذي زاد عددهم عن المليون شخص عام ٢٠٠٢ (١٠٧٨ الفا) فقد كان نصفهم تقريبا (٥٠,٥٪) من مستوى علمي دون الثانوية العامة، وربعهم من حملة شهادات الثانوية العامة والمعاهد المتوسطة، وخمسهم من حملة الشهادات الجامعية من مستوى بكالوريوس ودراسات عليا.

التقديرات المستقبلية التي اعدها الباحث في الجدول التالي رقم (٤) تشير الى تنام متسارع في حجم قوة العمل الذي يتوقع ان يزيد عن مليون ونصف شخص بحلول عام ٢٠١٠، يرافقه تصاعد مماثل في اعداد المتعطلين عن العمل والذي يتوقع ان يصل الى (٢١٥) الف شخص في ذات العام.

من جهة أخرى تشير التقديرات المستقبلية الى ان جهود مكافحة البطالة لن تنجح بخفض معدل البطالة باكثر من (١,٥٪)، أي من (١٥,٣٪ الى ١٣,٨٪) بحلول عام ٢٠١٠.

١٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٦٤.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

الجدول رقم (٤) معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان الاردنيين ١٥ سنة فاكثر، وحجم قوة العمل، ومعدل البطالة وبعض الخصائص الأساسية للمشتغلين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ والتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠م

المؤشر الاحصائي	الفترة الزمنية		الاسقاطات المستقبلية	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان الاردنيين ١٥ سنة فاكثر : المجموع	٤١,٣	٣٨,٤	٣٧,٥	٣٦,٠
ذكور	٦٩,١	٦٤,٢	٦٢,٦	٦٠,١
إناث	١١,٥	١٢,٣	١٢,٦	١٣,١
حجم قوة العمل (بالالف) مجموع	٨٨٧	١٢٧٣	١٣٦٦	١٥٥٧
نسبة الذكور (٪)	٨٦,٥	٨٤,٢	٨٣,٤	٨٢,١
نسبة الاناث (٪)	١٣,٥	١٥,٨	١٦,٦	١٩,٩
معدل البطالة مجموع	١٧,١	١٥,٣	١٤,٧	١٣,٨
ذكور	١٤,٥	١٤,٠	١٣,٨	١٣,٥
إناث	٣٤,٠	٢١,٩	١٨,٨	١٤,٦
العدد الإجمالي للمتعطلين (بالالف)	١٥٢	١٩٥	٢٠١	٢١٥
العدد الاجمالي للمشتغلين (بالالف)	٧٣٥	١٠٧٨	١١٦٥	١٣٤٢
المشتغلون حسب المستويات التعليمية				
أمي	٨,٤	٢,٩	٢,٠	١,١
أقل من ثانوي	٥٢,٨	٥٠,٥	٤٩,٧	٤٨,٥
ثانوي	١٤,٥	١٤,٧	١٤,٨	١٥,٠
دبلوم متوسط	١٢,٤	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٥
بكالوريوس فأعلى	١١,٩	١٩,١	٢٠,٥	٢١,٩

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن) المسوح الديموغرافية، تقرير العمالة والبطالة والعائدين والفقر، ١٩٩١، ص٣٤ و٣٩.

٢- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن) الكتاب السنوي لمسح العمالة والبطالة شباط ٢٠٠٣، ص٤٣ و٥٣.

٣- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2

التزايد السكاني وآثاره المحتملة على صعيد الخدمات الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠

تشمل الخدمات الاجتماعية، الخدمات التعليمية والصحية والسكنية باعتبارها المقومات الأساسية التي تحدد نوعية الحياة للسكان في المجتمع الأردني.

الخدمات التعليمية :

رغم الاستثمارات الكبيرة في قطاع التعليم، ورغم الانجازات العديدة المتحققة فيه مثل تخفيض نسبة الأمية بين السكان الى حوالي (١٠,٣٪) عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ (٢٥,٥٪) لدول الوطن العربي(١٥)، وتخفيض عدد الطلبة للمعلم الواحد الى (٢٣,٩) طالباً للمرحلة الأساسية و(١٠,٢) طالباً للمرحلة الثانوية محققة المعدل السائد في الدول ذات التنمية البشرية العالية(١٦)، وتخفيض معدل الطلبة في الشعبة الصفية الواحدة إلى عدد يتراوح بين (٢٧-٢٨) طالبا مقارنة بـ (٣٢-٣٥) طالباً للشعبة الواحدة في دول الوطن العربي، إلا أنه يتوقع ان يواجه هذا القطاع ضغوطات متعددة نتيجة لاستمرار التزايد السكاني في السنوات القادمة على النحو الوارد في الجدول التالي رقم (٥) من أبرزها :

- بقاء نسبة الأمية بين الاناث عند حدود مرتفعة نسبيا مقارنة بالذكور (١١,٧٪ مقابل ٣,٧٪) رغم ما يتوقع ان تبذله وزارة التربية والتعليم والمنظمات غير الحكومية من جهود مكثفة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
- بقاء نسبة التسرب من المرحلة الثانوية بوضع مرتفع (١٣,٦٪) ولدى الجنسين معاً بحلول عام ٢٠٠١م.
- ارتفاع حصة الطالب الواحد من الانفاق الحكومي على التعليم من (٢٣٥) ديناراً عام ٢٠٠٢ الى (٣٢٣) ديناراً عام ٢٠١٠، اي بنسبة زيادة تتجاوز (٣٧٪).
- بقاء نسبة الطلبة الدارسين في المؤسسات التعليمية خارج الأردن عند مستوى (١٢,٠٪) بحلول عام ٢٠١٠، علماً بأن النسبة الدولية المعيارية هي (١,٠٪)(١٧) الامر الذي قد يؤثر على مستوى ونوعية التعليم مستقبلاً نتيجة لتأثر هؤلاء الطلبة بثقافات وقيم وعادات وتقاليد تختلف عن تلك السائدة في المجتمع الأردني.
- زيادة العبء الإضافي على موازنة وزارة التربية والتعليم، حيث يتوقع أن ترصد الدولة مبلغ مائة دينار تقريباً لكل طالب من اجل الابقاء على نفس نوعية الخدمات التعليمية الحالية والمقدرة كلفتها بحدود (١٦٠) ديناراً للطالب الواحد، نتيجة للتوسع المستمر في إنشاء المدارس وصيانتها، وتأنيث الكتب المدرسية والمختبرات ومرافق النشاطات الطلابية المختلفة، وعليه فانه يتوقع ان تتراوح نسبة موازنة التربية والتعليم الى الموازنة العامة للدولة بين (١٠٪-١١٪) خلال فترة التوقع، كما يتوقع تنامي نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي من (٥,٠٪) الى (٨,٧٪) بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠، علماً بأن ذات النسبة للدول ذات التنمية البشرية العالية كانت

١٥- المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٧، العدد السابع، ص٢٣٢-٢٣٣.

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٥٨٠.

١٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، المرجع السابق، نفس الصفحة.

بحدود (٥,٤٪) في عقد التسعينات(١٨).

❖ ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النتائج السابقة قد أكدت على ما توصلت إليه دراسة (د. الزعبي واخرون ١٩٩١) من ان التزايد السكاني المستقبلي حتى عام ٢٠٠٥ يستوجب تأمين المزيد من الخدمات والمرافق التعليمية لتغطية حاجة التدفقات الطلابية المتزايدة عاما بعد اخر.

الجدول رقم (٥) المؤشرات الاحصائية للخدمات التعليمية والتقديرات المستقبلية لها (٢٠٠٥ و٢٠١٠)

المؤشر	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
نسبة الأمية بين السكان	١٧,٠	١٠,٣	٩,١	٧,٣
نسبة الأمية بين الاناث	٢٤,٩	١٥,٢	١٤,٥	١١,٧
نسبة الأمية بين الذكور	٩,٢	٥,٤	٤,٧	٣,٧
نسبة التسرب من المراحل الدراسية				
المرحلة الأساسية (٪)	٨,٠	٢,٠	١,٠	٠,٥
المرحلة الثانوية (٪)	٣٥,٠	٢٠,٠	١٧,٣	١٣,٦
معدل عدد الطلبة للمعلم				
المرحلة الأساسية	٢٥,٠	٢٣,٩	٢٣,٠	٢١,٠
المرحلة الثانوية	١٨,٠	١٠,٢	١٠,٠	٩,٠
معدل عدد الطلبة في الشعبة الصفية				
المرحلة الأساسية	٣١,٠	٢٨,٣	٢٧,٠	٢٤,٠
المرحلة الثانوية الاكاديمية	٢٩,٠	٢٧,٦	٢٧,٠	٢٥,٠
نسبة الطلاب الدارسين في الخارج الى اجمالي طلبة التعليم الجامعي (٥)	٣٦,٣	١٥,٨	١٥,٠	١٢,٠
حصة الطالب من الانفاق الحكومي على التعليم (دينار)	١٤٤	٢٣٥	٢٦٥	٣٢٣
حصة قطاع التعليم من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢,٠	٥,٠	٦,٢	٨,٧
نسبة موازنة وزارة التربية والتعليم من الموازنة العامة للدولة (٪)	١٢,٢	١١,٠	١٠,٧	١٠,٢

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن)، تقرير العمالة والبطالة والعائدين والفقر، ١٩٩١، التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة، ٢٠٠٢، شباط ٢٠٠٣، ص٤١.

٢- وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي التربوي، ١٩٨٩/١٩٩٠ و٢٠٠١/٢٠٠٢.

٣- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

١٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٥٨.

الخدمات الصحية :

شهد القطاع الصحي على مدى السنوات الماضية تقدما ملموساً في العديد من المجالات الصحية، تمثلت بخفض متوسط عدد السكان لكل طبيب من (٨١٣) شخصا عام ١٩٩٠ الى (٤٧٨) شخصاً عام ٢٠٠٢، ومتوسط عدد السكان لكل ممرض/ ممرضة من (٢٤٢٨) شخصاً الى (١١٩٦) شخصاً بين العامين المذكورين، كما تمثلت بخفض متوسط عدد السكان لكل سرير في المستشفيات من (٨١٣) شخصاً الى (٥٦٨) شخصاً، وذلك اضافة إلى التقدم النوعي المجرز في مختلف مجالات الطب العلاجي والوقائي.

ورغم مؤشرات التقدم المذكورة آنفاً إلا أنه يتوقع أن تؤثر الزيادة السكانية في السنوات القادمة بشكل سلبي على مستوى ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان، كما يمكن أن تؤثر على مستوى الانفاق الحكومي على القطاع الصحي مما يعني بالتالي ارهاق موازنة الدولة من اجل الحفاظ على مستوى مقبول من الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

الاسقاطات او التقديرات المستقبلية التي اعدها الباحث الواردة في الجدول اللاحق رقم (٦) تشير الى ما يلي :

- ضرورة زيادة العدد الاجمالي للاطباء من (١١,١) الفا عام ٢٠٠١ الى (١٤,٩) الفا بحلول عام ٢٠١٠م، وكذلك زيادة عدد الممرضين من الجنسين من (٦,٤) الف ممرض إلى (١١,٩) الف ممرض بين العاملين المذكورين، وينطبق الوضع ذاته على اعداد اسرة المستشفيات التي يتوجب زيادتها من (٩,٤) الفا الى (١١,٩) الفا، وهذا يقتضي بالتالي تخصيص عشرات بل مئات الملايين من الدنانير من أجل مواجهة الطلب المتزايد على إقامة المستشفيات الجديدة وتوظيف الاطباء والكوادر الفنية التمريضية اللازمة لتأمين الخدمات الصحية للمواطنين.
- ضرورة زيادة حصة القطاع الصحي من الناتج المحلي الاجمالي من (٩,٠٪) عام ٢٠٠٢ الى ما يزيد عن (١٥,٠٪) بحلول عام ٢٠١٠.
- احتمالية تقليص دور مؤسسات الحكومة الصحية في تقديم الخدمات الصحية للسكان، حيث يتوقع ان تنخفض نسبة اطباء القطاع الحكومي من العدد الاجمالي للاطباء في المملكة من (٢٥٪) عام ٢٠٠٢ الى (١٥,٠٪) عام ٢٠١٠، كما يتوقع انخفاض نسبة أعداد المستشفيات الحكومية من مجموع المستشفيات من (٤١٪) الى (٣٥٪) في نهاية فترة التوقع، سيما وان الدولة بدأت تتحرك سريعا نحو توسيع دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمواطنين.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

الجدول رقم (٦) اعداد الاطباء والممرضين واسرة المستشفيات ومتوسط عدد السكان لكل منهم بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٢ والتقديرات المستقبلية لها عامي ٢٠٠٥-٢٠١٠م

المؤشر الاحصائي	السنة		التقديرات المستقبلية	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
عدد الأطباء	٤٢٤٦	١١١٣٥	١٢٥٩٦	١٤٨٨٦
متوسط عدد السكان لكل طبيب	٨١٣	٤٧٨	٤٥٩	٤٤٦
عدد الممرضين/ الممرضات	٢٤٢٨	٦٣٩٥	٨٠٧٢	١١٨٩٨
متوسط عدد السكان لكل ممرض/ ممرضة	١٤٢٨	٨٣٣	٧١٧	٥٥٨
عدد أسرة المستشفيات	٤٢٤٦	٩٣٨٣	١٠٢٦٨	١١٩٠٥
متوسط عدد السكان لكل سرير	٨١٣	٥٦٨	٥٦٤	٥٥٨
نسبة أعداد المستشفيات الحكومية من مجموع المستشفيات	٤٣,٠	٤١,١	٤٠,٦	٣٤,٨
نسبة اطباء القطاع الحكومي من مجموع الاطباء	٤٦,٦	٢٤,٦	٢٠,٩	١٥,٩
حصة القطاع الصحي من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٠	٩,٠	١٠,٩	١٥,١

المصادر : ١- وزارة الصحة (الأردن) التقرير الاحصائي السنوي ١٩٩٠ و٢٠٠٢.

٢- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن)، النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٩٠، العدد ٤١، ص١٦٧، والكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٢، العدد ٥٣، ص١٧٤.

٣- حسابات الباحث للنسب والمتوسطات المبنية على بيانات التقارير والنشرات السابقة.

٤- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

الخدمات السكنية :

صاحب التزايد السكاني الكبير الذي شهده الأردن خلال العقود الخمسة الماضية ارتفاعاً ملموساً في نشاط البناء لمواجهة متطلبات التوسع في المشروعات التنموية من جهة، ومتطلبات تأمين الاسر الجديدة باحتياجاتها من الوحدات السكنية، إضافة إلى ما تقتضيه عملية استبدال المساكن القديمة بأخرى جديدة تتوفر فيها شروط السكن الصحي الملائم من جهة أخرى، حيث ارتفعت اعداد المساكن القائمة من حوالي (٨٣٢) الفا عام ١٩٩٤ الى (٩٢٦) الفا عام ٢٠٠٢، ويتوقع ان يبلغ العدد الكلي لهذه المساكن قرابة (١٠٣٠) الف مسكن بحلول عام ٢٠١٠ من اجل استيعاب عدد يقدر بحوالي (١٤٦٥) الف اسرة في ذلك العام.

يتوقع ان يواجه قطاع الاسكان خلال السنوات العشر القادمة ضغوطات سكانية تعكسها المؤشرات الواردة في الجدول التالي رقم (٧) وعلى النحو المبين تالياً :

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2 16

- ازدياد نسبة الاسر التي لا تملك مساكنها من (٣٢,٠٪) عام ٢٠٠٢ الى (٣٥,٠٪) عام ٢٠١٠.
- بقاء متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة عند حدود (١,٦) فرداً، وبقاء نسبة الاسر التي تعاني من الاكتظاظ في مساكنها عند حدود (٣٠٪) بحلول عام ٢٠١٠.
- بقاء قرابة (٢٥٪) من مساكن المملكة خارج نطاق الربط مع الشبكة العامة للمجاري نتيجة تبعثر المواقع السكنية وانتشار السكن العشوائي والمساكن الهامشية، اضافة إلى تزايد التكلفة المالية لتعميم شبكة المجاري العامة.

الجدول رقم (٧) المؤشرات الاحصائية للخدمات الاسكانية عامي (١٩٩٤ و٢٠٠٢) والتقديرات المستقبلية لها عامي (٢٠٠٥-٢٠١٠م)

المؤشر	١٩٩٤	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
اعداد المساكن القائمة	٨٣٢	٩٢٦	٩٦٣	١٠٢٩
نسبة الاسر التي لا تملك مساكنها (٪)	٢٩,٧	٣٢,٠	٣٣,٠	٣٥,٠
متوسط عدد الافراد في الغرفة الواحدة	١,٨	١,٧	١,٧	١,٦
متوسط عدد الاسر في المسكن الواحد	١,٢	١,٠	٠,٩٨	٠,٩٥
نسبة الاسر التي تعاني من الاكتظاظا في مساكنها اكثر من (٢) فرد للغرفة الواحدة (٪)	-	٣٦	٣٤	٣٠
نسبة المساكن الهامشية (٪)	٣,٩	١,٥	١,٤	١,٠
نسبة المساكن المرتبطة بشبكة المجاري العامة (٪)	١١,٧	٦٤,٠	٦٤,٠	٧٥,٥

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن)، تقرير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤، الخصائص العامة للمباني والمساكن، المجلد رقم (١)، ١٩٩٧.

٢- حسابات الباحث للنسب والمتوسطات اعتمادا على بيانات المصدر السابق.

٣- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

الآثار المحتملة للتزايد السكاني على صعيد الموارد الطبيعية في الأردن ٢٠٠٢-٢٠١٠

تشمل هذه الموارد كلاً من الموارد المائية والطاقة والأراضي الزراعية باعتبارها المصدر الرئيسي لإنتاج الاحتياجات الغذائية للسكان.

الموارد المائية :

يعاني الأردن من محدودية المصادر المائية لعدة أسباب أهمها عدم انتظام هطول الامطار، وتوالي سنوات الجفاف وشح الانهار والسيول الجارية، ومحدودية السدود المائية المتوفرة وتدني نوعية المياه الجوفية نتيجة السحب الجائر منها، إضافة إلى عدم وضوح حصص الأردن من المياه المشتركة مع الدول المجاورة. وكنتيجة طبيعية لارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة النشاط الاقتصادي (الزراعي والصناعي والتجاري) يتزايد الطلب على المياه عاما بعد اخر، حيث ارتفعت كمية الطلب الكلي على

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

المياه من (١٠٧٠ مليون م٣) عام ١٩٩٠ الى (١٣١٧ مليون م٣) عام ٢٠٠٢م، كما تشير إليه البيانات الواردة في الجدول التالي رقم (٨).

أما كمية الاستعمال السنوي للمياه فقد بلغت (٩٠٢ مليون م٣) عام ٢٠٠٢ منها نسبة (٢٨٪) للاغراض المنزلية والبلدية، كما تصاعدت كمية العجز المائي من (١٨٠ مليون م٣) الى (٢٣٨ مليون م٣) بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، وانخفض نصيب الفرد من المياه المتاحة من (٢٤٤م٣/ سنة الى ١٦٠م٣) علما بان هذا النصيب للرد في المجتمع المعياري يبلغ (٧٦٠م٣)(١٩).

يتوقع في ضوء المؤشرات المستقبلية الخاصة بقطاع المياه، ان يصل الطلب الكلي الى (١٥٠٥ مليون م٣) بحلول عام ٢٠١٠، أما كمية الاستعمال السنوي للمياه فيتوقع لها ان تتنامى من (٩٠٢ مليون م٣) عام ٢٠٠٢ الى (٩١٠ مليون م٣) عام ٢٠١٠، كما يتوقع ارتفاع كمية العجز المائي من (٢٣٨ مليون م٣) عام ٢٠٠٢ الى ٢٨٥٠ مليون م٣) عام ٢٠١٠، وبناء عليه يتوقع أن تنخفض حصة الفرد الواحد من المياه الى مستوى (١٣٠م٣) في نهاية فترة التوقع.

وعلى الرغم من ان نسبة المواطنين المخدومين بشبكات المياه المأمونة (٩٧٪ مقابل ٨٥٪ للمجتمع المعياري)(٢٠) فانه يتوقع لها ان ترتفع الى (٩٩٪) عام ٢٠١٠، الا ان حصص السكان من المياه المأمونة تتراجع عاما بعد اخر.

الجدول رقم (٨) المؤشرات الاحصائية في مجال المياه عامي (١٩٩٠ و٢٠٠٢) والتقديرات المستقبلية لها عامي (٢٠٠٥-٢٠١٠م)

المؤشر الاحصائي	السنة		التقديرات المستقبلية	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
الطلب الكلي على المياه (مليون م٣)	١٠٧٠	١٣١٧	١٣٨٦	١٥٠٥
كمية الاستعمال السنوي للمياه لمختلف الاغراض (مليون م٣)	٨٩٠	٩٠٢	٩٠٥	٩١٠
نسبة الاستعمال السنوي للاغراض المنزلية والبلدية (٪)	٢١,٠	٢٨,٠	٣٠,٦	٣٤,٤
كمية العجز المائي (مليون م٣)	١٨٠	٤١٥	٤٨١	٤٩٥
نصيب الفرد من المياه المتاحة (م٣/ سنة)	٢٤٤	١٦٠	١٤٤	١٢٠
نصيب الفرد من المياه البلدية (لتر/ يوم)	١٤٢,٦	١٣٨	١٣٦	١٣٠
نسبة المواطنين المخدومين بشبكات المياه العامة (٪)	٩٦,٠	٩٨,٠	٩٨,٥	٩٩,٠

المصادر : ١- وزارة المياه والري (الأردن)، التقارير السنوية لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢.

٢- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٧٦.

٢٠- المصدر السابق، نفس الصفحة.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2 18

موارد الطاقة :

يتزايد الطلب على الطاقة لذات الاسباب التي يتزايد فيها الطلب على المياه، وفي مقدمتها التزايد السكاني بمعدلات عالية، وتوسع الانشطة الاقتصادية، وتتسم الطاقة في الأردن بمحدودية مصادرها المحلية المكتشفة والممكن استغلالها بشكل تجاري.

بلغت نسبة الزيادة في استهلاك الطاقة في الأردن (١٢٤,٣٪) لعام ٢٠٠٢ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٠.

كمية الوقود المستهلك في المملكة ازدادت من (٣,٤) مليون مكافىء نفط عام ١٩٩٠ الى (٥,٣) مليونا عام ٢٠٠٢، ونصيب الفرد من الطاقة المستهلكة ازداد من (١١٣٠ ك.و.س) الى (١٥٨٥ ك.و.س) بين العامين المذكورين.

من جهة أخرى فقد شهد عدد المشتركين بالتيار الكهربائي وكمية الوقود المستهلك في إنتاج الكهرباء ارتفاعات ملحوظة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ (٨١٪ و١٣٪ على التوالي).

التقديرات المستقبلية التي أعدها الباحث عن المؤشرات السابقة للسنوات ٢٠٠٥ و٢٠١٠ والواردة في الجدول التالي رقم (٩) تشير الى ان قطاع الطاقة سيعاني من ضغوطات متعددة منها :

- تصاعد كمية الطاقة المستهلكة من (٦٩٢١ ج.و.س) عام ٢٠٠٢ الى (١٣٦٥٠ ج.و.س) عام ٢٠١٠، مما يقتضي زيادة كمية الوقود المستهلك في انتاج الطاقة من (٥,٣) مليون مكافىء نفط الى (٧,١) مليونا عام ٢٠١٠.
- تصاعد كمية الطاقة المستهلكة من (٦٩٢١ ج.و.س) عام ٢٠٠٢ الى (١١٦٥٣ ج.و.س) عام ٢٠١٠، مما يعني بالتالي زيادة نسبة الطاقة المفقودة من (١٨,١٪) الى (٢٨,٠٪) بين العامين المذكورين.
- تناقص نصيب الفرد الواحد من الوقود المستهلك في المملكة من (١٠٠٠) كغم مكافىء نفط عام ٢٠٠٢ الى (٩٣٦) كغم بحلول عام ٢٠١٠.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

الجدول رقم (٩) المؤشرات الرئيسية لتوليد واستهلاك الطاقة في الاردن بما في ذلك كمية الوقود المستهلك في المملكة وفي إنتاج الطاقة الكهربائية ونصيب الفرد من الطاقة والوقود لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ والتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠م

البيان	السنة		التقديرات المستقبلية	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
كمية الطاقة المولدة (ج.و.س)	٣٦٣٨	٨١٢٧	٩٨٧١	١٣٦٥٠
كمية الطاقة المستهلكة (ج.و.س)	٣٠٨٩	٦٩٢١	٨٤١٤	١١٦٥٣
نسبة الطاقة المفقود (٪)	١٥,١	١٨,١	٣٢,٢	٢٨,٠
استهلاك الوقود في قطاع انتاج الكهرباء (ك.و.س)	٩٤٤	٢٠١٣	٢٤١٨	٣٢٨٣
نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة (ك.و.س)	١٠٥٤	١٥٨٥	١٦٠٠	١٧٥٣
عدد المشتركين بالتيار الكهربائي (بالالف)	٥٢٧	٩٥٧	١٠٤٣	١٣٣١
كمية الوقود المستهلك في المملكة (مليون طن مكافىء نفط)	٣,٤	٩,٣	٥,٩	٧,١
نصيب الفرد من الوقود (كغم مكافىء نفط)	١٠٥٠	١٠٠٠	٩٨١	٩٣٦

المصادر : ١- سلطة الكهرباء الاردنية، التقارير السنوية ١٩٩٠ و٢٠٠٢، ص٢٥.

٢- حسابات الباحث للتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2

الأراضي الزراعية :

تعاني الأراضي الزراعية الواقعة في اطراف المدن والقرى الأردنية من زحف عمراني مستمر عليها سواء للأغراض السكنية أو للنشاطات الصناعية المختلفة منذ مطلع عقد السبعينات حيث تم اخراج مساحة تقارب (١٢٠) الف دونم من اجود الأراضي الزراعية من نطاق دائرة الإنتاج الزراعي مما أثر سلباً على معدلات الإنتاج السنوي ونسب الاكتفاء الذاتي وخاصة من القمح (١١٪) ومنتجات الألبان (٤٨٪) واللحوم الحمراء (٣٢٪).

من جهة أخرى تعاني البيئة الأردنية من تنامي مستويات التصحر التي قدرت عام ٢٠٠٢ بحدود (٦,٥) مليون دونم، كما تعاني من تزايد حالات تعرض الغابات للحرائق عاما بعد اخر نتيجة سوء تصرف المتنزهين أو السكان المجاورين وكمحصلة طبيعية للتزايد السكاني في الأردن، فان قيمة المستوردات الغذائية للسكان قد تصاعدت من حوالي (٤٠٤) مليونا عام ١٩٩٠ ألى (٤٧٥) مليون دينار عام ٢٠٠٢ أي ان نسبة زيادة قدرها (١٧,٦٪) في حين لم تزد نسبة الصادرات الأردنية عن (١٠,٩٪) بين العامين المذكورين، الأمر الذي أدى الى زيادة قيمة الفجوة الغذائية من (٢٥٨) مليون دينار الى (٣١٣) مليوناً عام ٢٠٠٢.

التقديرات المستقبلية التي أعدها الباحث والواردة في الجدول رقم (١٠) تشير الى مؤشرات إيجابية واخرى سلبية تترتب على التزايد السكاني المستقبلي.

المؤشرات الإيجابية : تتوقع تزايد المساحة الاجمالية المزروعة من (٢٦٠٦) الف دونم عام ٢٠٠٢ الى (٢٩٨٥) دونماً بحلول عام ٢٠١٠، أي بنسبة زيادة قدرها (١٤,٥٪)، ويتوقع ان ترتفع المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة بنسبة قدرها (٣٧,٠٪) والمساحة المزروعة بالخضروات بنسبة (١٢,٠٪)، والمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية بنسبة قدرها (٤,٥٪) فقط.

أما المؤشرات السلبية : فيتوقع ازدياد مستوى الاعتماد على المستوردات الغذائية من الخارج وبنسبة لا تقل عن (١١٪) خلال السنوات الست القادمة، كما يتوقع تنامي قيمة الفجوة الغذائية (الفرق بين قيم المستوردات والصادرات الغذائية) من (٣١٣) مليون دينار عام ٢٠٠٢ الى (٣٥٥) مليون دينار عام ٢٠١٠.

أما فيما يتعلق بنسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الاستراتيجية حتى عام ٢٠١٠، فانها لن تتجاوز (٠٪) من مادة القمح و(٣٣٪) من اللحوم الحمراء و(٥٤٪) من منتجات الالبان.

الجدول رقم (١٠) المساحات المزروعة بالاشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية والخضروات، ومساحات الأراضي المتصحرة والغابات، وقيم المستوردات والصادرات الغذائية، ونسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاساسية عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ والتقديرات المستقبلية لعامي ٢٠٠٥-٢٠١٠م

البيان	السنة		التقديرات المستقبلية	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠
اجمالي المساحة المزروعة (ألف دونم)	٢١٢٢	٢٦٠٦	٢٧٤٢	٢٩٨٥
المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة (الف دونم)	٥٤٥	٨٨٣	٩٩٤	١٢١٠
المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية (الف دونم)	١٢٨٩	١٣٨٠	١٤٠٣	١٤٤٣
المساحة المزروعة بالخضروات (الف دونم)	٢٨٨	٣٤٣	٣٥٨	٣٨٥
مساحة الاراضي المتصحرة (مليون دونم)	٥,٥	٦,٥	٦,٨	٧,٣
مساحة الغابات (الف دونم)	٧٨٦	٨٣٥	٨٤٨	٨٧٠
قيمة المستوردات الغذائية (مليون دينار)	٤٠٤	٤٧٥	٤٩٤	٥٢٨
قيمة الصادرات الغذائية (مليون دينار)	١٤٦	١٦٢	١٦٦	١٧٣
قيمة الفجوة الغذائية (مليون دينار)	٢٥٨	٣١٣	٣٢٨	٣٥٥
نصيب الفرد من الفجوة الغذائية (دينار)	٧٥	٥٩	٥٧	٥٣
نسبة الاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي المحلي (٪)				
القمح	٪١١	٪١١	٪١٠	٪٩
منتجات الالبان	٪٤٠	٪٤٨	٪٥٠	٪٥٤
اللحوم الحمراء	٪٣١	٪٣٢	٪٣٢	٪٣٣

المصادر : ١- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن)، النشرة الاحصائية الزراعية ١٩٩٠، ص٢٧-٢٩، و٢٠٠٢، ص١١.

٢- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن)، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٠، الجزء الثاني، ص١٤-١٥ و١٤٩-١٥٠.

٣- دائرة الاحصاءات العامة (الأردن)، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، الجزء الأول، ص١٢-١٣، والجزء الثاني ص٦٠٧.

نتائج الدراسة :

توصلت هذه الدراسة الى نتائج عديدة كان من ابرزها

في مجال حجم وخصائص المجتمع السكاني الأردني :

- يتوقع ان يبلغ العدد الإجمالي للسكان في الأردن (٥٧٨٩) الف نسمة عام ٢٠٠٥، و(٦٤٤٦) الف نسمة بحلول عام ٢٠١٠، كما يتوقع ان ينخفض متوسط حجم الأسرة من (٥,٨) فرداً عام ٢٠٠٢ الى (٤,٩) فردا عام٢٠١٠.
- يتوقع ان يطرأ تغير ملموس على هيكل التركيب العمري للسكان، حيث ستنخفض نسبة الاطفال دون سن ١٥ سنة من (٣٧,٨٪) عام ٢٠٠٢ الى (٣٤,٩٪) عام ٢٠١٠، وبالمقابل يتوقع ان تزداد نسبة السكان في سن العمل (النشيطون اقتصاديا) من (٥٨,٧٪) الى قرابة (٦٢٪) بين العامين المذكورين، بينما يتوقع الا يطرأ اي تغير يذكر على نسبة كبارالسن (٦٥ سنة فاكثر) حيث ستبقى نسبتهم بين (٤,٣-٥,٣٪) من مجموع السكان.
- يتوقع ألا يطرأ تغير يذكر على صعيد التوزيع الجغرافي للسكان حيث سيستمر التمركز السكاني بشكل مكثف في اقليم الوسط الذي يضم قرابة ثلثي سكان الاردن (٦٢٪)، في حين لن تتجاوز نسبة السكان في اقليم الجنوب (١٠٪) حتى نهاية عام ٢٠١٠، أما على صعيد المحافظات، فستبقى محافظة عمان التي سيصل عدد سكانها الى قرابة (٢,٦) مليون نسمة عام ٢٠١٠، ستبقى على رأس المحافظات الاثنتي عشرة في نسبة سكانها (٣٨,٠٪)، تليها محافظة اربد (١٦,٥٪) ثم محافظة الزرقاء (١٥,٨٪).
- على صعيد النشاط الاقتصادي للسكان يتوقع ان يزداد حجم قوة العمل من (١٢٧٣) الف شخص عام ٢٠٠٢ الى (١٥٥٧) الف شخص عام ٢٠١٠، اي بنسبة زيادة قدرها (٢٢,٣٪)، كما يتوقع ان تزداد نسبة مساهمة الاناث في قوة العمل من (١٥,٨٪) الى (١٩,٩٪) بحلول عام ٢٠١٠.
- على صعيد معدل البطالة فيتوقع ان ينخفض هذا المعدل من (١٥,٣٪) عام ٢٠٠٢ الى (١٣,٨٪) عام ٢٠١٠، وبالنسبة لاناث يتوقع انخفاضه من قرابة (٢٢٪) الى (١٤,٦٪) عام ٢٠١٠.

في مجال التأثيرات المحتملة للتزايد السكاني على الخدمات الاجتماعية

قطاع التعليم :

- يتوقع بقاء نسبة تسرب الطلبة في المرحلة الثانوية بمستوى عال يصل الى قرابة (١٤٪) لاسباب تتعلق بالعوز الاجتماعي من جهة وتفضيل سكان القرى والارياف تزويج الاناث في سن مبكرة من جهة اخرى.
- يتوقع بقاء نسبة الطلبة الاردنيين الدراسين في الخارج عالية نسبيا (١٣٪ مقابل ١,٠٪ للمجتمع المعياري) وما يستتبع ذلك من خسارة الوطن لعشرات الملايين من العملات الصعبة سنويا كتحويلات خارجية للانفاق على هؤلاء الطلبة.
- يتوقع ارتفاع حصة الطالب من الانفاق الحكومي على التعليم من (٢٣٥) ديناراً عام ٢٠٠٢ الى (٣٢٣) ديناراً عام ٢٠١٠/ مما سيرهق بالتالي موازنة وزارة التربية والتعليم، والموازنة العامة للدولة نتيجة لتنامي اعداد الطلبة بشكل كبير سنوياً.

Published by Arab Journals Platform, 2007

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

قطاع الخدمات الصحية :

- يتوقع تزايد الحاجة إلى الكوادر الطبية من الاطباء والممرضين والقابلات والفنيين من مختلف الاختصاصات لمواجهة الطلب المتنامي على الخدمات الصحية في مجتمع سكاني متزايد عاما بعد اخر حيث يتوقع ان يرتفع عدد الاطباء من (١١,١) الفا عام ٢٠٠٢ الى حوالي (١٤,٩) الفا عام ٢٠١٠، كما يتوقع ان يرتفع عدد الممرضين/ الممرضات من (٦,٤) الفا الى (١١,٩) الف بحلول عام ٢٠١٠.

يتوقع تزايد الحاجة الى اقامة مستشفيات جديدة ذات قدرات استيعابية كبيرة من الغرف والمختبرات والأسرة والأجهزة والمعدات الطبية، إذ يتوقع ان تصل الحاجة من اسرة المستشفيات الى قرابة (١٢) الف سرير بحلول عام ٢٠١٠ مقابل (٩,٤) الف سرير عام ٢٠٠٢ مما يعني بالتالي زيادة الاعباء على موازنة الدولة، وعلى موازنات القطاعات الصحية الاخرى من اجل تلبية الطلب المتزايد على الكوادر الطبية وإقامة البنى الاساسية للخدمات الصحية.

قطاع الخدمات السكنية :

- يتوقع تزايد الحاجة الى اقامة المساكن الجديدة عاما بعد اخر، من اجل ايواء الاسر الجديدة المتكونة عن طريق الزواج او عن الانفصال عن الاسر القائمة او الاسر التي تستبدل مساكنها القديمة بمساكن اكثر حداثة، اذ يتوقع ان يرتفع عدد المساكن من (٩٢٦) الف عام ٢٠٠٢ الى (١٠٢٩) الف عام ٢٠١٠.
- يتوقع ان تزداد نسبة الاسر المستأجرة (التي لا تملك مساكنها) من (٣٢٪) عام ٢٠٠٢ الى قرابة (٣٥٪) عام ٢٠١٠، نظرا لمحدودية الدخول وغلاء اثمان الاراضي وارتفاع تكاليف الانشاءات.
- يتوقع الا تقل نسبة الاسر التي تعاني من اكتظاظ في مساكنها عن (٣٠٪) بحلول عام ٢٠١٠ مقابل نسبة قدرها (٣٦٪) عام ٢٠٠٢.
- يتوقع الا تزيد نسبة المساكن المرتبطة بشبكة المجاري العامة عن (٧٥٪) من اجمالي مساكن المملكة لعام ٢٠١٠ بمقابل نسبة قدرها (٦٢٪) عام ٢٠٠٢.

في مجال التأثيرات المحتملة للتزايد السكاني على الموارد الطبيعية

قطاع الموارد المائية :

- يتوقع تنامي الطلب الكلي على المياه من (١٣١٧) مليون متر مكعب عام ٢٠٠٢ الى قرابة (١٥٠٥ مليون م٣) بحلول عام ٢٠١٠، اي بنسبة زيادة قدرها (١٤,٣٪) مما يستوجب مضاعفة جهود التنقيب عن مصادر مائية جديدة.
- يتوقع تزايد نسبة الاستعمال السنوي من المياه للاغراض البلدية والمنزلية من (٢٨٪) عام ٢٠٠٢ الى (٣٤,٤٪) عام ٢٠١٠.
- يتوقع تصاعد كمية العجز المائي من (٢٣٨) مليون م٣ عام ٢٠٠٢ الى (٢٥٨) مليون م٣ عام ٢٠١٠م.
- يتوقع تناقص نصيب الفرد من المياه المتاحة من (١٦٠م٣) عام ٢٠٠٢ الى حوالي (١٢٠م٣) بحلول عام ٢٠١٠م، وكذلك تناقص نصيب الفرد من المياه البلدية من (١٣٩) لتر باليوم الى (١٣٠) لتراً.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2 24

قطاع الطاقة :

- يتوقع تزايد كمية الطاقة المستهلكة من (٦٩٢١ ج.و.س) عام ٢٠٠٢ الى (١١٦٥٣ ج.و.س) عام ٢٠١٠، اي بنسبة زيادة قدرها (٦٨,٤٪) بما يتطلبه هذا التزايد في الاستهلاك من كميات هائلة من الوقود اللازم لانتاج الطاقة الكهربائية.
- يتوقع ارتفاع حصة الفرد من الطاقة المستهكلة من (١٥٨٥ ك.و.س) الى (١٧٥٣ ك.و.س) بحلول عام ٢٠١٠ نتيجة لتزايد الحاجة الى الاجهزة والمعدات المنزلية والمكتبية المعتمدة على استهلاك الطاقة.

قطاع الاراضي الزراعية :

- يتوقع تزايد مساحة الاراضي المتصحرة من (٦,٥) مليون دونم عام ٢٠٠٢ الى قرابة (٧,٣) مليون دونم بحلول عام ٢٠١٠، كنتيجة طبيعية لتوالي مواسم الجفاف ومحدودية جهود مكافحة التصحر، والرعي الجائر للنباتات والشجيرات الصحراوية.
- يتوقع الا تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح المنتج محلياً التي يتوقع الا تتجاوز (٩٪) من الحاجة الكلية للسكان عام ٢٠١٠، كما يتوقع محدودية نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء (٣٣٪) ومنتجات الالبان (٥٤٪) بحلول العام المذكور.
- يتوقع تصاعد قيمة المستوردات الغذائية من (٤٧٥) مليون دينار اردني عام ٢٠٠٢ الى (٥٢٨) مليونا عام ٢٠١٠، وما يترتب عليها من اتساع قيمة الفجوة الغذائية من (٣١٣) مليونا الى (٣٥٥) مليونا للعامين المذكورين.

الاقتراحات والتوصيات :

مجال الخصائص السكانية :

- ضرورة تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق التأثير المباشر على معدل المواليد الذي يعد حجر الاساس في عملية التزايد الكبير في عدد السكان عن طريق التوعية المستمرة ببرامج تنظيم الاسرة والمباعدة بين المواليد، وكذلك زيادة فرص التعليم والتدريب والتشغيل للمرأة.
- من اجل تحقيق توازن اكثر في التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات فان من الاهمية بمكان الاسراع في اعادة توزيع المشروعات التنموية الكبرى، لا سيما الجديدة منها (صناعية، تجارية، زراعية، تعدينية، جامعات) وخدمات البنية التحتية (مياه، طرق، كهرباء) والخدمات الاجتماعية (صحة، تعليم، اسكان.. الخ) على مختلف اقاليم المملكة ومحافظاتها بدلاً من تركزها في محافظة عمان او اقليم الوسط، وذلك عن طريق التوجيه والارشاد والحوافز الاستثمارية، وتعديل القوانين والتشريعات ذات العلاقة.
- من اجل تقليص مستويات البطالة بين السكان فان من الضرورة زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، باعتبارها شريكا رئيسا في جهود التنمية المستدامة، وذلك بتسهيل اجراءات استخدامها، كما ان من الضرورة تنظيم استخدام العمالة الوافدة التي تعد المنافس الرئيس على الفرص المتوفرة في سوق العمل، وذلك بالاضافة الى تشجيع الاستثمار في المشروعات كثيفة العمالة كاعمال النظافة وشق الطرق والمشروعات الزراعية، ومواصلة الجهود لاعادة فتح اسواق العمل الخليجية.

Published by Arab Journals Platform, 2007

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

مجال الخدمات الاجتماعية :

التعليم :

- السعي الدؤوب لخفض نسبة الامية بين الاناث عن طريق مضاعفة اعداد مراكز محو الامية وتعليم الكبار واعداد العاملين فيها، وتزويدها باحدث الوسائل التعليمية اللازمة وخاصة في المناطق الريفية والمخيمات والبوادي، كذلك تنسيق جهود المنظمات الاهلية والتطوعية العاملة في نفس المجال.
- العمل على تقليص مستويات تسرب طلبة المرحلة الثانوية الى ادنى الحدود الممكنة، وذلك عن طريق اتاحة فرص الالتحاق بالتعليم المهني بعد انهاء الصفوف الستة الاولى بدلا من نهاية المرحلة الاساسية، للطلبة الذين لا تسعفهم ظروفهم الاسرية او قدراتهم الدراسية على مواصلة التعليم الاكاديمي، اضافة الى تفعيل برامج الارشاد المدرسي لتقف على المشكلات النفسية والاجتماعية والمادية التي تدفع بالطلبة للتسرب.
- تخفيض مستوى اكتظاظ الطلبة داخل الغرف الصفية عن طريق التوسع في اقامة الابنية المدرسية الجديدة، وتوزيع اعباء التكلفة المادية العالية بين الحكومة واولياء امور الطلبة عن طريق زيادة مستوى الرسوم المدرسية بنسب مقبولة.
- وضع خطط عملية لتقليص نسبة الدارسين في الخارج الى مستويات تقل عن ٥٪ لمنع نزيف تحويل العملات الصعبة للخارج، وذلك عن طريق مضاعفة الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية، وتعديل سياسات القبول بحيث يتم تأمين مقعد دراسي لكل طالب ناجح في الثانوية العامة ويرغب باستكمال تحصيله الجامعي.

الصحة:

- ضرورة التوسع في اقامة مستشفيات ومراكز طبية جديدة (حكومية وخاصة) في مختلف محافظات المملكة، وذلك عن طريق توجيه الاستثمارات المحلية والخارجية نحو هذا القطاع، ومنح المستثمرين حوافز وامتيازات استثمارية مقبولة.
- ضرورة تأمين الطلب المتزايد على الكوادر الطبية المتخصصة من الاطباء من مختلف الاختصاصات، ومن الممرضين والممرضات، ومن الفنيين في مجالات الاشعة والتصوير، وبنوك الدم والمختبرات وغيرها.

السكن:

- التوسع في اقامة المشرعات الاسكانية قليلة التكلفة، التي تخدم اصحاب الدخول المحدودة والمتدنية في مختلف محافظات المملكة، وذلك عن طريق تخصيص اجزاء من الاراضي الاميرية لاقامة مثل هذه المشروعات عليها.
- تسريع عملية ربط المباني السكنية في جميع أنحاء المملكة بشبكة المجاري العامة، من اجل تفادي مشاكل تلوث المياه والتربة، والحفاظ على الصحة العامة للمواطنين.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2 26

مجال الموارد الطبيعية:

المياه والطاقة:

- مضاعفة جهود البحث عن مصادر مائية جديدة، والتوسع في اقامة السدود والخزانات المائية على اطراف الاودية، والتي تشهد سيولا عارمة في فصل الشتاء، بالاضافة الى جهود تطوير السدود القائمة لزيادة طاقاتها الاستيعابية.
- تفعيل التنسيق مع دول الجوار التي لديها فوائض مائية لتزويد المملكة باحتياجاتها من المياه لا سيما في فصل الصيف، اضافة الى متابعة جهود التوعية بتقنين كميات المياه المستهلكة في مختلف المجالات.
- تقنين استهلاك الطاقة الكهربائية في المنازل والمكاتب والمؤسسات الصناعية والتجارية، وفي الدوائر الحكومية وفي انارة الشوارع، وكذلك تقنين استهلاك المشتقات النفطية والغازية وقصر استخدامها على الحاجات الضرورية.

الاراضي والبيئة:

- التوسع باقامة المحميات الطبيعية، وتشجير اطراف المدن والقرى للحد من الزحف الصحراوي عليها، اضافة الى تنظيم عملية الرعي في المحميات الرعوية للحيلولة دون الاستهلاك الجائر عليها.
- تفعيل تشريعات استعمالات الاراضي للحد من الزحف العمراني المتواصل على الاراضي الزراعية المنتجة، اضافة الى الحزم في تطبيق قوانين الحراج للحد من اعتداء الانسان والحيوان على الغابات والمناطق الخضراء في مختلف مناطق المملكة.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 8 [2007], Iss. 1, Art. 2

المصادر والمراجع:

١- برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، (نيويورك).

٢- وزارة التخيطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦ - ١٩٨٠، (عمان).

٣- دائرة الاحصاءات العامة، تقرير ودراسة الاردنيين العائدين من الخارج، ايار ١٩٩٣، (عمان).

٤- سهاونة، فوزي (١٩٩٣) المتغيرات السكانية والمياه والغذاء، ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالاردن للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧، الامانة العامة للجنة الوطنية للسكان، المجلد السادس، ١٩٩٧، (عمان).

٥- عماري، نبيل (١٩٩٦) ملامح من العلاقة بين النمو السكاني وبعض الموارد الطبيعية (الماء والغذاء والاراضي)، مجلة السكان والتنيمة/ الامانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الثالث، ١٩٩٦، (عمان).

٦- سمحة، موسى (١٩٩٤) دراسة التوزيع السكاني في الاردن ١٩٥٠ - ١٩٩٠، مجلة السكان والتنمية/ الامانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، (عمان).

٧- سلامة، نبيه، وصبيحي، خلدون (١٩٩١) الربط بين قضايا السكان والغذاء والتغذية، مجلة السكان والتنمية/ الامانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، (عمان).

٨- الزعبي، عبد الله، واخرون (١٩٩١) الاحتياجات الاساسية لسكان الاردن حتى عام ٢٠٠٥، مجلة السكان والتنمية/ الامانة العامة للجنة الوطنية للسكان/ العدد الاول ١٩٩٤، عمان.

٩- المعايطة، عبد الرحيم (١٩٩١)، السكان والموارد الغذائية والبئية في الوطن العربي، مجلة السكان والتنمية/ الامانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الخامس، ١٩٩٩، عمان.

١٠- اللجنة الوطنية للسكان والمجموعة الاوروبية (١٩٩٤) السكان والبيئة والمصادر الطبيعية في الاردن، ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالاردن للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، المجلد الرابع، (عمان).

١١- برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، تقرير التنمية لعام ١٩٩٩، (نيويورك).

١٢- الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، العدد السابع / ١٩٩٧، (القاهرة).

١٣- برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، (نيويورك).

١٤- المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٧، العدد السابع.

١٥- دائرة الاحصاءات العامة، تقرير العمالة والبطالة والعائدين والفقر، ١٩٩١، (عمان).

١٦- وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي التربوي، ١٩٩٨ - ١٩٩٠، (عمان).

١٧- وزارة الصحة، التقرير الاحصائي السنوي، ١٩٩٠ و٢٠٠٢، (عمان).

١٨- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، (عمان).

١٩- دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الاردن، ١٩٩٤، خصائص المباني والمساكن، المجلد رقم (١)، ١٩٩٧، (عمان).

٢٠- وزارة المياه والري، التقرير السنوي، ١٩٩٠ و٢٠٠٢، (عمان).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol8/iss1/2 28

٢١- سلطة الكهرباء الاردنية، التقرير السنوية لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، (عمان).
٢٢- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الإحصائية الزراعية ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، (عمان).
٢٣- دائرة الاحصاءات العامة، نشرة الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ ، الجزء الاول والثاني، (عمان).
٢٤- دائرة الاحصاءات العامة، تقرير المسح السنوي للبطالة، ٢٠٠٢، عمان).

الهوامش :

❖ أستاذ مساعد/ قسم العلوم الاجتماعية/ كلية الآداب/ جامعة البحرين

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص٢٠.
٢- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٧٦-١٩٨٠، ص٧.
٣- دائرة الاحصاءات العامة، تقرير دراسة الأردنيين العائدين من الخارج، أيار ١٩٩٣، ص١.
٤- سهاونة، فوزي، (١٩٩٣)، المتغيرات السكانية والمياه والغذاء، ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالأردن للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)، اللجنة الوطنية للسكان، المجلد السادس، ص١٢٤-١٢٥.
٥- عماري، نبيل، (١٩٩٦)، ملامح من العلاقة بين النمو السكاني وبعض الموارد الطبيعية (الماء، الغذاء والأرض) مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة، اللجنة الوطنية للسكان، العدد الثالث، ١٩٩٦، ص١٢١-١٣١.
٦- سمحة، موسى (١٩٩٤)، دراسة التوزيع السكاني في الأردن ١٩٥٠-١٩٩٠، مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة، اللجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، ص٧٦-٨٠.
٧- سلامة نبيه، وصبيحي خلدون، (١٩٩١) الربط بين قضايا السكان والغذاء والتغذية، مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة، اللجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، ص٤٣-٤٤.
٨- الزعبي، عبدالله، وآخرون، (١٩٩١)، الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن حتى عام ٢٠٠٥، مجلس السكان والتنمية، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الأول، ١٩٩٤، ص٥٧-٥٩.
٩- المعايطة، عبدالرحيم، (١٩٩٩) السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي، مجلة السكان والتنمية، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، العدد الخامس ١٩٩٩، ص٩٧-١٣٦.
١٠- اللجنة الوطنية للسكان والمجموعة الأوروبية، السكان والبيئة والمصادر الطبيعية في الأردن، عمان ١٩٩٤، ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالأردن للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، المجلد الرابع، ص٢٢٢-٢٢٣.
١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص١٩٨.
١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص١٩٨.
١٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، العدد السابع ١٩٩٧، ص١٥-١٧.
١٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٦٤.
١٥- المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٧، العدد السابع، ص٢٣٢-٢٣٣.

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٥٨٠.
١٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، المرجع السابق، نفس الصفحة.
١٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٥٨.
١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص١٧٦.
٢٠- المصدر السابق، نفس الصفحة.